

12-15-2021

قواعد تفسير شرط الواقف كنص الشارع "دراسة تأصيلية تطبيقية" The Rules for Interpreting "The Condition of the Al-Waqef as the Al-Sharea Text" An Empirical

Firas Abdul Hamid Al-Shayib
Yarmouk University, firas.a@yu.edu.jo

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Al-Shayib, Firas Abdul Hamid (2021) "قواعد تفسير شرط الواقف كنص الشارع "دراسة تأصيلية تطبيقية" The Rules for Interpreting "The Condition of the Al-Waqef as the Al-Sharea Text" An Empirical," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 17 : Iss. 4 , Article 17.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss4/17>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

قواعد تفسير شرط الواقف كنص الشارع دراسة تأصيلية تطبيقية

د. فراس عبد الحميد أحمد الشايب*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/٢/١١ م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/١١/٥ م

ملخص

تبرز أهمية موضوع البحث في إظهار أهم القواعد الفقهية والأصولية التي استلهمها الفقهاء كوسيلة لحل التنازع في تفسير عبارات الواقفين وشروطهم، وما يترتب عليها، فهو محاولة لإظهار هذا الدور للقواعد الفقهية والأصولية، ويدور موضوع البحث حول مسألتين: تتمثل الأولى منهما في بيان معنى قاعدة شرط الواقف كنص الشارع، أما الثانية فمن خلال معرفة أثر هذه القواعد في تفسير شروط الواقفين، كل ذلك من خلال المنهجين: الوصفي، والتحليلي. وخلص الباحث في نهاية بحثه إلى مجموعة من النتائج، منها: أن القاعدة الفقهية على الرغم من تميزها عن القاعدة الأصولية من بعض الوجوه إلا أن كلاً منهما لها دورها في تفسير عبارات الشرط، ويوصي الباحث بضرورة اهتمام دائرة قاضي القضاة بتولية قضاة في المحاكم الشرعية للنظر في أحكام الوقف بشكل خاص، ممن لديهم المعرفة الكاملة بأحكام الأوقاف في المذاهب الفقهية الأربعة.

The Rules for Interpreting "The Condition of the Al-Waqef as the Al- Sharea Text"An Empirical

Abstract

The importance of the topic of the research is highlighted in showing the most important jurisprudential and fundamentalist rules that were inspired by the jurists as a means to resolve the conflict in the interpretation of the terms and conditions of Al-Waqefeen, and the consequences of it, it is an attempt to show this role of the jurisprudential and fundamentalist rules, and the topic of research revolves around two issues: The first of them is to clarify the meaning of the rule of the condition of the Al-Waqef the Al- Sharea text, The second lies in the rules that the judge uses to reach the lifting of ambiguity when explaining the conditions of Al-Waqefeen, all through the two methodologies: The descriptive, and the analytical.

The researcher concluded at the end of his research to a set of results, including: that the jurisprudential rule, despite its distinction from the fundamentalist rule in some ways, but each of them has its role in interpreting the terms of the condition, The researcher recommends that the supreme judge department should pay attention to the appointment of

* أستاذ مشارك، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

firas.a@yu.edu.jo

special judges in Sharia courts to consider waqf rulings who have full knowledge of the provisions and jurisprudential differences in endowment rulings in the four schools of jurisprudence.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

يعد عقد الوقف من العقود التي تتم بإرادة منفردة، يقصد واقفه التقرب إلى الله تعالى وكسباً للثواب، فاعتنى الفقهاء بتفصيل أحكامه في كتبهم، وفصلوا في موضوع شروط الوقف؛ إذ هي الدستور الذي يسير عليه متولي الوقف في إدارة الوقف وتوزيع غلته على المستحقين، مادامت لا تخالف أصول الشريعة الإسلامية أو تخل بأحكام الوقف ومحتواه، فتنوعت هذه الشروط وتعددت مجالاتها.

وقد اهتم الفقهاء بشروط الواقف، فأولوها أهمية كبيرة، حتى جعلوا شرطه كنص الشارع في وجوب الالتزام به، وقد يعتري هذه الشروط الإجمال وعدم الوضوح فقد نشأ عن ذلك منازعات بين الموقوف عليهم من جهة، وبين المتولين عليها، فعمد العلماء إلى وضع قواعد ناظمة لحل هذه الإشكالات من القواعد الفقهية والأصولية المعتمدة.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية موضوع هذا البحث من خلال الأمور الآتية:

- ١- إنها تأتي لتحديد القواعد الأصولية والفقهية التي يمكن أن تكون مرجعاً في القضايا التي يحتاج إليها في تفسير شروط الوقفين.
- ٢- حاجة الباحثين الشرعيين من القضاة والمفتين والقانونيين إلى تخصيص دراسة يرجع إليها في عملية تفسير هذه الشروط.
- ٣- إن هذا الموضوع لم يحظ بدراسة مفصلة تبين قواعده وأحكامه المتعلقة به؛ ذلك أن كثيراً من الدراسات قد تحدثت عن تفسير العقود بشكل عام سواء في الفقه الإسلامي أو القانون الوضعي، ولم تول موضوع شروط الواقفين الأولوية، والسبب في ظني يعود إلى عزوف قطاع كبير من الناس عن هذه الصدقة الجارية.

مشكلة الدراسة.

تجيب هذه الدراسة عن الأسئلة الآتية:

- ١- ما معنى قاعدة شرط الواقف كنص الشارع؟
- ٢- ما هي القواعد اللغوية التي يستعين بها القاضي عند تفسيره لشروط الواقفين؟

٣- ما قواعد تفسير شرط الواقف وفق عرف الاستعمال؟

٤- ما قواعد تفسير ألفاظ الواقفين عند التعارض؟

الدراسات السابقة.

بعد البحث في الأدبيات والدراسات السابقة لهذا الموضوع، فقد وجدت بعض الدراسات المعاصرة، وهي:

١- الصميعات، لؤي عبدالله، رسالة ماجستير بعنوان: "شروط الواقفين: دراسة فقهية تطبيقية - حالة الأردن": حيث تحدث فيها الباحث القواعد والضوابط الفقهية والأصولية في فهم شروط الواقفين في الفقه والقانون المدني، والأحكام المختصة بها، حيث جمع ست قواعد فقهية، وأحد عشر ضابطاً فقهياً، واثنى عشرة قاعدة أصولية^(١). وستتميز دراستي عن هذه الدراسة أنها ستتوسع في جانب قواعد تفسير شروط الواقفين، مع تطبيقات فقهية عليها من شتى كتب المذاهب الفقهية.

٢- الحادر، محمد فوزي، بحث بعنوان: "شرط الواقف كنص الشارع: دراسة فقهية"، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم (السعودية)، مجلد (٦)، العدد (٢) (١٤٣٤-٢٠١٣)، الصفحات (٨٤٧-٩٠١). وستتميز دراستي عن هذه الدراسة أنها ستكون أشمل وأوسع، فهي ستتحدث عن القواعد الأصولية والفقهية التي وضعها العلماء لتفسير شروط الواقفين، وحديثي عن معنى القاعدة فسيكون مختصراً، أما دراسة الحادر فمختصة بشرح وبيان هذه القاعدة، وبيان أحكام شرط الواقف، ولم تتعرض للقواعد الأصولية والفقهية لتفسير شروط الواقفين.

منهجية الدراسة.

وقد استخدم الباحث في دراسته المنهجين: الوصفي من خلال جمع أقوال الفقهاء وتتبع أقوالهم في الكتب المختلفة، والتحليلي من خلال النظر والتقيب في الفروع الفقهية، وللقيام بهذه الدراسة فقد اقتضى من الباحث تقسيمه إلى: مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: معنى قاعدة شرط الواقف كنص الشارع.

المطلب الأول: التعريف بمفردات قاعدة شرط الواقف كنص الشارع.

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي لقاعدة شرط الواقف كنص الشارع.

المطلب الثالث: حكم شرط الواقف.

المبحث الثاني: قواعد تفسير شرط الواقف وفق قواعد اللغة.

المطلب الأول: قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة.

المطلب الثاني: قاعدة إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز.

المطلب الثالث: قاعدة شروط الواقفين وألفاظهم تحمل على مقاصدهم لا على ظاهرها.

المطلب الرابع: قاعدة العمل بالظاهر واجب حتى يقوم الدليل بخلافه.

المبحث الثالث: قواعد تفسير شرط الواقف وفق عرف الاستعمال.

المطلب الأول: قاعدة العادة محكمة.

المطلب الثاني: قاعدة ألفاظ الواقفين تبتنى على عرفهم.

المطلب الثالث: قاعدة العرف المطرد في زمن الواقف حال وقفه بمنزلة المشروط في وقفه.

المبحث الرابع: قواعد تفسير ألفاظ الواقفين عند التعارض.

المطلب الأول: قاعدة إعمال الكلام أولى من إهماله.

المطلب الثاني: إذا تعارض لفظ الواقف بين الإعطاء والحرمان فالإعطاء أولى.

المطلب الثالث: ذكر الواقف شرطين متعارضين.

المطلب الرابع: الاعتبار في الشروط لما تكلم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف.

الخاتمة.

والله تعالى أسأل، أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

المبحث الأول:

معنى قاعدة شرط الواقف كنص الشارع.

المطلب الأول: التعريف بمفردات قاعدة شرط الواقف كنص الشارع.

الشرط: لغة واصطلاحاً:

الشرط لغة: من شَرَطَ له يَشْرُطُ وَيَشْرُطُ شَرْطاً، الشَّرْطُ إلزامُ الشيء والتزامُهُ في النِّيع ونحوه والجمعُ شُرُوطٌ، والشَّرْطُ: العلامة، والجمعُ أَشْرَاطٌ، وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ: أعلامُها، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، والاشْتِرَاطُ: العلامة التي يجعلها الناس بينهم^(٢).

الشرط اصطلاحاً: عرف العلماء الشرط بتعريفات متعددة، أذكر منها:

- "ما لزم من انتقائه انتقاء أمر على غير جهة السببية"^(٣).
- "ما وجد الحكم بوجوده وانعدم بانعدامه مع قيام سببه"^(٤).

الواقف: لغة واصطلاحاً:

الواقف لغة: اسم فاعل من وَقَفَ يَقِفُ، الْوَأُ وَالْقَافُ وَالْقَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يُدُلُّ عَلَى تَمَكُّثٍ فِي شَيْءٍ^(٥)، وَقَفَ بِالْمَكَانِ وَقَفاً، ووقوفاً، فَهُوَ وَاقِفٌ، وَالْجَمْعُ: وَقِفٌ، ووقوف^(٦).

والوقف: الحبس والمنع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٣٤].

والوقف اصطلاحاً: فقد عرفه علماء المذاهب بتعريفات متعددة، لعل أوجزها وأوضحها تعريف ابن قدامة المقدسي من الحنابلة بقوله: "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة أو المنفعة"^(٧).

وعلى هذا فإن الوقف هو حابس العين والمتصدق بالمنفعة.

النص لغة واصطلاحاً:

النص لغة: النون والصاد أصل صحيح، نصّ ينصّه نصاً، يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء، ومنه قولهم: نصّ الحديث إلى فلان: رفعه إليه، وكلّ ما أظهر فقد نصّ^(٨).

النص اصطلاحاً: عند الأصوليين:

- "كل ما يتناول عيناً مخصوصة بحكم ظاهر المعنى بين المراد"^(٩).
- "ما كان صريحاً في حكم من الأحكام، وإن كان اللفظ محتملاً في غيره"^(١٠).
- أ. وقد يطلق على: "كلام مفهوم سواء كان ظاهراً أو نصّاً أو مفسراً اعتباراً من الغالب؛ لأن عامة ما ورد من صاحب الشريعة نصوص"^(١١).
- ب. وأيضاً تطلق النصوص على: "ما نصّه الفقهاء في كتبهم"^(١٢).
- فهي بالمعنى الثالث المراد بالنص ألفاظه وعباراته^(١٣)، وهذا المعنى هو المناسب لكلمة النص الواردة في القاعدة.

الشارع لغة واصطلاحاً:

الشارع لغة: الشَّيْنُ والرَّاءُ والعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، شَرَعَ الْوَاردُ يَشْرَعُ شَرْعاً وَشُرُوعاً: تَتَوَلَّى الْمَاءَ بَفِيهِ، مِنْ ذَلِكَ الشَّرِيعَةُ، وَهِيَ مَوْرِدُ الشَّارِبَةِ الْمَاءِ. واشتق من ذلك الشَّرْعَةُ فِي الدِّينِ وَالشَّرِيعَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾ [المائدة: ٤٨]، وَقَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرْيْعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٨]، وتطلق الشريعة على ما شرع الله للعباد من الصوم والصلاة والحج والنكاح وغيره^(١٤).

الشارع اصطلاحاً: اسم فاعل من شرع، وهو الذي يشترع الأحكام ابتداءً، وهو الله ﷻ، ورسوله ﷺ^(١٥).

المطلب الثاني: المعنى الإجمالي لقاعده شرط الوقف كنص الشارع.

تعد حجة الوقف الدستور الذي يتبين من خلاله إرادة الواقف، وشرط الوقف: هو ما شرطه الواقف في محضر الوقف، والفقهاء عندما بحثوا هذه القاعدة، فإنما يقصدون بذلك الشروط الصحيحة التي لا تخالف الشرع، قال ابن قطلوبغا: "أجمعت الأمة أن من شروط الواقفين ما هو صحيح معتبر يعمل به ومنها ما ليس كذلك"^(١٦)، وهذه الشروط يعبر بها الواقف عن رغبته ومقصده من وقفه^(١٧).

وقد درج الفقهاء على ذكر هذه القاعدة في كتبهم فهم وإن اتفقوا على لفظها إلا أنهم اختلفوا في معناها ومدلولها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن شرط الواقف كنص الشارع في وجوب العمل بها واتباعها حتى وإن كان الشرط متفقاً على كراهته، أما إن

كان باطلاً فلا يعمل به، وبه قال: الحنفية^(١٨)، والمالكية^(١٩)، والشافعية^(٢٠)، والقول الراجح عند الحنابلة^(٢١).
واستدلوا لقولهم بأدلة منها:

- ١- عموم الآيات والأحاديث الدالة على وجوب الوفاء بالعقود والشروط، ومنها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وأن هذا عام في كل عقد، فيجب الوفاء به ولزومه مادام لا يخالف الشرع، فشروط الواقف يجب اعتبارها ولا يجوز تركها إلا لضرورة^(٢٢).
- ٢- قوله ﷺ: «والمسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٢٣)، فالحديث عام في حكم الشروط المشتركة في العقود إذا كانت صحيحة أنه يجب الوفاء بها، وكذلك الحال في شروط الواقفين.

القول الثاني: إن شرط الواقف كنص الشارع في الفهم والدلالة فقط، وليس في وجوب العمل به، وبه قال: قاسم بن قطلوبغا من الحنفية^(٢٤)، وابن تيمية^(٢٥)، وابن قيم الجوزية من الحنابلة^(٢٦).

واستدلوا لقولهم:

- ١- إن في جعل نصوص الواقف أو نصوص غيره من العاقدن كنصوص الشارع في وجوب العمل كفر باتفاق المسلمين، فلا أحد يطاع مطلقاً في كل ما يأمر به بعد رسول الله ﷺ^(٢٧).
- ٢- لأنه ينبغي أن نحكم قواعد أصول الفقه في فهمها وفقاً لمراد الشارع، فمراد الواقف يستفاد من ألفاظه المشروطة؛ كما يستفاد مراد الشارع من ألفاظه فكما يعرف العموم والخصوص والإطلاق والتقييد والتشريك والترتيب في الشرع من ألفاظ الشارع. فكذا تعرف في الوقف من ألفاظ الواقف^(٢٨).

القول الثالث: في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة، وبه قال من الحنفية: ابن عابدين^(٢٩)، وابن نجيم^(٣٠)، ومن المعاصرين: الشيخ أحمد الزرقا وابنه مصطفى^(٣١)، والدكتور محمد عبيد الكبيسي^(٣٢)، د. محمد صدقي البورنو^(٣٣)، والبركي المجددي^(٣٤).

واستدلوا لقولهم:

- ١- خروجاً من خلاف الفريقين، فكلا الفريقين متفقين على وجوب اتباع شرط الواقف إذا كانت موافقة للشرع، أو ليست متعارضة مع مصلحة الواقفين أو المستحقين له^(٣٥).

الترجيح:

بعد هذا العرض السريع لأقوال العلماء في معنى قاعدة شرط الواقف كنص الشارع يتضح للباحث أن القول الثالث منها هو الراجح؛ جمعاً بين القولين، فالأقوال الثلاثة متفقة على أن شروط الواقف يجب مراعاتها واتباعها إذا كانت موافقة للشرع، أما إذا كان شرط الواقف مخالفاً للشرع الشريف فلا يتبع^(٣٦).

ولا أحد يقول بأن شروط الواقف هي كنصوص الشرع في قدسيته وتعظيمها والانقياد لها، والتسليم الكامل المطلق لها، فشتان ما بين كلام الشارع الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبين كلام البشر الذي ينبغي أن يعرض

كلامهم على الشرع، فما وافقه عملنا به، وما لم يوافقه وجب رده، فكلّ يؤخذ بقوله ويردّ إلا صاحب المقام صلوات ربي وسلامه عليه، قال السبكي: «والفقهاء يقولون: شروط الواقف كنصوص الشارع، وأنا أقول من طريق الأدب شروط الواقف من نصوص الشارع؛ لقوله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم»»^(٣٧).

قال الأستاذ مصطفى الزرقا: «ومعنى تشبيه شرط الواقف بنص الشارع في هذه القاعدة أنه مثله من ناحيتين:

- ١- في وجوب العمل به وعدم جواز مخالفته.
 - ٢- في طريقة فهم المراد من كلام الواقف.
- فيتبع فيه الطريقة الفقهية في فهم مراد الشارع من كلامه؛ منعاً لفوضى فهم النصوص، فأما الناحية الأولى فظاهرة، وأما الناحية الثانية فإنه بمقتضاها تحكم في فهم شروط الواقفين قواعد أصول الفقه ونظرياته العامة»^(٣٨).

لكن لا بد من التنبيه إلى أنّ هذه القاعدة ليست على إطلاقها بل هي مقيدة بقيدين:

الأول: مقيدة بقيد الشرع، بمعنى إذا كان شرط الواقف موافقاً للشرع فوجب اتباعه، أما إذا كان مخالفاً للأحكام الشرعية من ترك واجب أو فعل محرم، فالواجب بطلان هذا الشرط، وصحة الوقف على خلاف فيما بين العلماء في الشروط المكروهة والمباحة^(٣٩).

الثاني: أنها مقيدة بقيد الإمكان، بمعنى أنه يجوز مخالفة الشرط عند الفقهاء الأربعة من الحنفية^(٤٠)، والمالكية^(٤١)، والشافعية^(٤٢)، والحنابلة^(٤٣)؛ للمصلحة أو الضرورة بحيث يتعذر الانتفاع معه بالموقوف.

المطلب الثالث: حكم شرط الواقف.

ثبتت مشروعية شروط الواقفين في السنة النبوية، فعن ابن عمر -رضي الله عنهما-: أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بخير، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: «إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها» قال: فتصدق بها عمر، أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وتصدق بها في الفقراء، وفي القريب وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول قال: فحدثت به ابن سيرين، فقال: غير متائل مالا^(٤٤).

وجه الاستدلال: قال النووي: «وفيه أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث إنما يتبع فيه شرط الواقف، وفيه صحة شروط الواقف»^(٤٥)، فالنبي ﷺ لم ينكر على عمر بن الخطاب ﷺ اشتراطه، ولو لم يجب إتباع شرطه لم يكن في اشتراطه فائدة.

وشروط الواقف لازم كحكم الوقف من حيث اللزوم وعدم صحة الرجوع عنه، فيجب مراعاتها واتباعها مادام أنها لا تخالف الشريعة الإسلامية^(٤٦).

فاستمدت شروط الواقفين قوتها واعتبارها من لزوم الوقف ومشروعيتها، حتى عد الهيتمي مخالفتها كبيرة من الكبائر؛ لأن مخالفتها يترتب عليها أكل أموال الناس بالباطل^(٤٧)، الذي نهى الله ﷻ عنه بقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ البقرة: ١٨٨، فتوسع الفقهاء في موضوع هذه الشروط من حيث: تفسيرها، أو تغييرها، ووضعوا لذلك قواعد وأصول، مبنية على قواعد أصولية وفقهية، وسيخصص الباحث بحثه للحديث عن قواعد تفسير شروط الواقف.

المبحث الثاني:

قواعد تفسير شرط الواقف وفق قواعد اللغة.

كان الناس يلجأون إلى الفقهاء قديماً لتفسير شروط الواقفين المشكّلة عليهم؛ فالشريعة الإسلامية أوجبت مراجعة العلماء فيما لا يعلمه الناس؛ ليبينوا للناس ما نزل إليهم فيه من حلال وحرام ووعيد ووعد، فقال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فكانت كتب المذاهب تمتلئ بفتاوى العلماء في تفسير معاني بعض الشروط التي ينتابها أحياناً الغموض وعدم الوضوح، وقد صنف بعضهم رسائل مستقلة في بيان بعض هذه الشروط، من ذلك ما كتبه ابن حجر الهيتمي: سوانح المدد في العمل بمفهوم قول الواقف من مات من غير ولد^(٤٨)، وذكر العلماء أن تفسير شروط الواقف يحتكم فيها إلى القواعد الأصولية.

وقد اعتنى الأصوليون ببيان هذه القواعد وبينوا طرق استنباط الأحكام من مصادرها، على ضوء قواعد اللغة العربية، وسار على هديهم الفقهاء في تفسير الشروط بناء على القواعد الأصولية، فالألفاظ قوالب المعاني، وقد بين الأصوليون كيفية استعمال المتكلم لهذه الألفاظ، فله أن يستعمل اللفظ فيما وضع له، أو أن يستعمله في غير ما وضع له، وله أن يستعمله صريحاً أو على سبيل المجاز، فقسموا هذا الخطاب إلى نوعين: الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية^(٤٩).

قال ابن نجيم الحنفي نقلاً عن القاسم بن قطلوبغا من الحنفية: "قال العلامة قاسم قلت: وإذا كان المعنى ما ذكر فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويلاً يعمل به، وما كان من قبيل الظاهر كذلك، وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها، وما كان مشتركاً لا يعمل به؛ لأنه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهد لترجح أحد مدلوليه، وكذلك ما كان من قبيل المجمع إذا مات الواقف وإن كان حياً يرجع إلى بيانه هذا معنى ما أفاده"^(٥٠).

وقد استخدم العلماء مجموعة من القواعد لتفسير الألفاظ، منها ما هو عام في النصوص كلها سواء شرعية أو غير ذلك، ومنها ما هو خاص بالوقف فقط، ومن هذه القواعد:

المطلب الأول: قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة^(٥١).

قسم العلماء اللفظ المستعمل في معناه إلى: حقيقة ومجاز، فإذا دار الكلام بين الحقيقة والمجاز، فإنه يحمل على الحقيقة إلا أن يدل دليل على أن المراد ليس حقيقته اللغوية وأن ما يريده المجاز^(٥٢)، والحقيقة: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب^(٥٣)، وقد أجمع العلماء على وجوب العمل بها عند استعمال اللفظ^(٥٤).

وتنقسم الحقيقة إلى: لغوية وعرفية وشرعية، واللغوية أصل الكل، والعرفية منقولة من اللغة أم كان النقل بالعرف، أما الشرعية فقد نقلها عن اللغة والعرف، وأن هذه الألفاظ صارت شرعية وعرفية بكثرة الاستعمال، وعلى هذا يجب تتبع الحقائق الشرعية إن وجدناها في ألفاظ الخطاب، فإن لم نجد لها فالحقائق العرفية^(٥٥).

فقدّم الحقيقة الشرعية في نصوص الشارع إن كانت مجردة عن القرائن على غيرها من الحقائق، فإن لم يكن للشارع معنى شرعي لها حملناها على العرف، إلا أن يدل الدليل على أن المراد هو حقيقته اللغوية، قال ابن حجر الهيتمي: "إنما

يحمل اللفظ في باب الوقف ونحوه على وضعه الشرعي، فإن لم يكن فالذي يظهر لي حمله على وضعه العرفي إن كان عاماً والواقف من أهل ذلك العرف، وإلا فوضعه العرفي عند الواقف، فإن انتفى العرف بقسميه حمل على معناه اللغوي إن أمكن أن الواقف يعرفه، وإلا بطل الوقف؛ لتعذر العلم بمدلول لفظ الواقف... الخ^(٥٦).
ما ذكره الباحث في هذه القاعدة هو ما ذكره عامة الأصوليين في النصوص الشرعية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن تفسير نصوص الواقف وفقاً لهذه القاعدة، وذلك إذا قلنا: إن شرط الواقف كنص الشارع. الناظر في كتب الفقه يجد أنهم طبقوا هذه القاعدة أيضاً في تفسير شرط الواقف، ولنضرب على ذلك أمثلة وشواهد من كتب الفقه.

تطبيقات القاعدة:

- إذا قال: وقفت على أولادي، لا يدخل فيه ولد الولد في الأصح؛ لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب دون ولد الولد، فلا مدخل للحمل على المجاز، فإن اللفظ إنما يحمل على مجازه بقرينة، فإذا قصد الحقيقة فقط فالحمل عليها فقط بلا نزاع^(٥٧)، فلو لم يكن له إلا أولاد حمل عليهم صوتاً للكلام عن الإهمال^(٥٨).
- لو قال: وقفت على حفاظ القرآن لا يدخل فيه من كان حافظاً ونسيه؛ لأنه لا يطلق عليه حافظ إلا مجازاً باعتبار ما كان^(٥٩).
- لو شرط الواقف أن لا يعار الموقوف إلا برهن، فإن إن أراد الرهن الشرعي ألغى الشرط، وإن أراد الرهن اللغوي بمعنى التوثق أو أطلق صح الشرط^(٦٠).
ففي المثال السابق تعارض في شرط الواقف المعنى اللغوي للرهن والمعنى الشرعي، والقاعدة الأصولية تقول:
- إذا تعارضت الحقيقة اللغوية مع الشرعية، قدمنا الحقيقة الشرعية^(٦١)، لكن في هذا النص يتعذر إعمال المعنى الشرعي للرهن إن شرطه الواقف، ويحكم ببطالان الشرط وصحة الوقف؛ لأن الوقف لا يقبل الرهن إذ هو موضوع لمصلحة الموقوف عليهم، فلو قلنا برهنه لامتنع الانتفاع به وتعطل، ولكن صوتاً لكلام الواقف وشرطه من الإهمال فيحمل الرهن على المعنى اللغوي.
- لو قال الواقف في وقفه على أولاده أن من شرطه أن يقسم بينهم بحسب الفريضة الشرعية، فعند أبي يوسف: أن المراد هو التسوية بينهم، وهو المفتى به عند الحنفية، أما على رأي محمد بن الحسن: أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، فالمسألة هنا مبنية على العرف^(٦٢)، فإذا كان عرفه بهذا اللفظ: المفاضلة وجب العمل بما أراده، ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي؛ لأنه صار حقيقة عرفية في هذا المعنى، والألفاظ تحمل على معانيها الحقيقية اللغوية إن لم يعارضها نقل في العرف إلى معنى آخر، وإن كان معناه لغة أو شرعاً: التسوية وكان معناه في العرف المفاضلة، وجب حمله على المعنى العرفي^(٦٣).

المطلب الثاني: قاعدة: إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز^(٦٤).

فإذا تعذر حمل الكلام على معناه الحقيقي لسبب ما فإن الكلام لا يهمل وإنما يجب حمله على معناه المجازي صيانةً

لكلام العاقل عن الإلغاء، قال البزدوي: "وإذا كانت الحقيقة متعذرة أو مهجورة صير إلى المجاز بالإجماع لعدم المزامحة"^(٦٥)، فحمل اللفظ على حقيقته جمع بين الشرطين، وعمل بكل منهما في محله، وذلك أولى من إلغاء أحدهما^(٦٦).

ومن أمثلة ذلك:

لو قال شخص: وقفت داري على أولادي، ولم يكن له أولاد عند نطقه بالوقف، ولكن له أحفاد، فهنا لا يمكن حمل الكلام على حقيقته لتعذرها بسبب عدم وجود أفراد لها، فيحمل على معناه المجازي تصحيحاً لتصرفه، ويعتبر الأحفاد هم المقصودون بالوقف؛ لأن الحفيد يسمى ولداً مجازاً^(٦٧).

المطلب الثالث: قاعدة شروط الواقفين وألفاظهم تحمل على مقاصدهم لا على ظاهرها^(٦٨).

وعبر عنها بعضهم كالنووي، وزكريا الأنصاري، والهيتمي من الشافعية بقوله: يراعى غرض الواقف ما أمكن^(٦٩). وهذه القاعدة من مشتقات قاعدة: العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني^(٧٠)، وهذه القاعدة وإن كانت محل خلاف بين العلماء في العقود؛ إذ فيها تصحيح لتصرف المكلف وإعمالاً لكلامه إن تعذر حمله على ظاهره، فينظر إلى مقاصده الحقيقية من الكلام الذي يتلفظ به حين الوقف، فيعدل عن ظاهر اللفظ إلى المعنى، إذا دلت الدلائل على أن اللفظ قاصر أو كان اللفظ محتماً له، فإذا كان اللفظ لا يحتمله فالعبرة للفظ، وقد عبر بعض العلماء عن هذه القاعدة بقوله: إذا كان اللفظ محتماً لتعين أحدهما بغرض الواقف^(٧١).

فالأصل أن يكون الاعتبار للألفاظ والمباني؛ لأنها الدالة على المقاصد والنيات؛ إذ لا يعمل بغرضه مع مخالفته لصريح شرطه^(٧٢)، فألفاظ الواقفين إذا ترددت تحمل على أظهر معانيها؛ لأن عبارة الواقفين نجرها على ما يتبادر وبفهم منها في العرف وعلى ما هو أقرب إلى مقاصد الواقفين وعاداتهم^(٧٣).

لكن حمل شرط الواقف على مقاصده أو غرضه من الوقف، ليس على إطلاقه، وإنما لابد من انضمام قرينة تؤيده، قال الهيتمي: "إن الأقرب إلى مقاصد الواقفين وأهل العرف معتبر ومرجح إذا انضمت إليه قرينة"^(٧٤)، لكن الهيتمي من الشافعية ذهب إلى اعتبار مقصد الواقف بمجرد دونما حاجة للقرينة^(٧٥).

والقاعدة العامة في ترتيب تفسير شرط الواقف الاعتماد على معرفة العرف المضطرب في زمن الواقف، ثم على مقصد الواقف وغرضه من الوقف^(٧٦).

يقول مصطفى الزرقا: "فالنظر الفقهي يقضي بأن يحكم في ذلك غرض الواقف، عندما لا تستطيع القواعد الأصولية تعيين أحد الاحتمالات، فما كان أقرب إلى غرض الواقف وجب ترجيحه والعمل به دون سواه؛ لأنه أقرب أن يكون مراده، وهذا مستمد من الموقف الذي يجب أن يقفه القضاء من نصوص الشارع وغرضه؛ لأن شرط الواقف كنص الشارع، إذ يرجح من احتمالات النصوص التشريعية ما هو أقرب إلى الغرض العام للشارع من تحقيق العدل ودفع الجور، وإلى غرضه الخاص من موضوع نظامه وقانونه الذي فيه الغموض والاحتمال، ومحل هذا الاعتبار لغرض الواقف أن يكون اللفظ مساعداً في الاحتمال، فإذا كان اللفظ لا يحتمله فالعبرة للفظ، وإن كان فيه جور عن غرض الواقف الملحوظ، كما لو كان في

تطبيق نص القانون إشكال من جهة العدل والانتصاف، ولكن لا يساعد لفظه على الخروج منه بتأويل صحيح؛ لأن الخطأ عندنا خطأ واضح القانون لا خطأ المطبق^(٧٧).

تطبيقات القاعدة:

- من وقف على ولده حسن وعلى من يحدث له من الأولاد ثم على أولاده الذكور ثم على أولاده الإناث وأولادهن، ثم حدث للواقف ولد اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في (يحدث له) راجع إلى حسن؛ لأنه أقرب مذكور أم إلى الواقف فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر الشيخ حسن الشرنبلالي: بأنه راجع إلى الواقف، وأن هذا مما لا يشك ذو فهم فيه؛ إذ هو الأقرب إلى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له^(٧٨).
- وقف شرط فيه واقفه أن الأنثى لا حق لها مع الذكور إلا إذا كانت عميةاء فقيرة زمنة غير متزوجة ثم بعد وفاة الواقف قامت أنثى من أولاده وطلبت الدخول مع إختوها في الحبس لفقرها وفقر زوجها وبنيتها فمنعوها من الدخول محتجين بشرط المحبس، ولما ثبت لديه فقر المرأة وفقر زوجها وبنيتها الصغار ونظر للحالة التي هي عليها حكم بإدخالها مع أخواتها في الحبس؛ لأن أباه لو كان حياً ورأى ابنته على تلك الحالة لرضي به واستحسنه، مراعاة لقصد الواقف^(٧٩).
- لو وقف على قبيلة غير منحصرة كبني تميم مثلاً، وأوصى لهم، فالأصح: الصحة عند الشافعية اعتباراً للمعنى، ويكون المقصود الجهة لا الاستيعاب كالفقراء والمساكين، وفي قول لهم: لا يصح اعتباراً باللفظ، فإنه تملك لمجهول^(٨٠).
- لو وقف على شخصين معينين. ثم الفقراء فمات أحدهما فالأصح المنصوص أن نصيبه يصرف إلى الشخص الآخر؛ لأنه أقرب إلى غرض الواقف، ولأن شرط الانتقال إليهم انقراضهما -الشخصين المعينين- جميعاً ولم يوجد والصرف إلى من ذكره الواقف أولى^(٨١).
- لو شرط الواقف أن يقرأ في مدرسته كتاباً بعينه ولم يجد المدرس من فيه أهلية لسماع ذلك الكتاب والانتفاع به قرأ غيره؛ لأنه إذا تعذر شرط الواقف سقط اعتباره وفعل ما يمكن؛ لأن الواقف لا يقصد تعطيل وقفه^(٨٢).

المطلب الرابع: قاعدة العمل بالظاهر واجب حتى يقوم الدليل بخلافه^(٨٣).

فشروط الواقف يعترئها الوضوح والإبهام، ومادام أن العلماء يعاملونها معاملة نصوص الشارع، فقد ساروا في تفسيرها وفهم مدلولها قواعد أصول الفقه في تفسير النصوص ودلالات الألفاظ، قال العلامة قاسم بن قطلوبغا من الحنفية: "فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصاً ولا تأويلاً يعمل به، وما كان من قبيل الظاهر كذلك، وما احتمل وفيه قرينة حمل عليها وما كان مشتركاً لا يعمل به؛ لأنه لا عموم له عندنا ولم يقع فيه نظر المجتهد لترجح أحد مدلوليه، وكذلك ما كان من قبيل المجلد إذا مات الواقف وإن كان حياً يرجع إلى بيانه هذا معنى ما أفاده^(٨٤)، وقال السبكي: "بل يجب اتباع شرط الواقف نصاً كان أو ظاهراً"^(٨٥).

فحكم الألفاظ الواضحة سواء عند الحنفية أو المتكلمين في كلام الشارع أو في شروط الواقفين: هو وجوب العمل بها، وعدم العدول عنها إلا بدليل يدل على صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى الاحتمال المرجوح^(٨٦)، قال الهيثمي:

"إن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف البتة"^(٨٧)، ونقل الحطاب عن ابن رشد قوله: "يجب أن يتبع قول المحبس في وجوه تحبيسه فما كان من نص جلي لو كان حياً فقال: إنه أراد ما يخالفه لم يلتفت إلى قوله ووجب أن يحكم به ولا يخالف حده فيه إلا أن يمنع منه مانع من جهة الشرع، وما كان من كلام محتمل لوجهين فأكثر حمل على أظهر احتمالاته إلا أن يعارض أظهرهما أصل فيحمل على الأظهر من باقياها إذا كان المحبس قد مات ففات أن يسأل عما أراد بقوله من احتمالاته فيصدق فيه إذ هو أعرف بما أراد وأحق ببيانه من غيره، ثم قال بعد ذلك: فَعَلِمَ منه إذا كان حياً وفسر اللفظ بأحد احتمالاته قبل تفسيره ولو كان خلاف الظاهر، ولا يقبل قوله في الصريح إذا ادعى أنه أراد خلاف معناه، والله أعلم"^(٨٨).

تطبيقات فقهية:

- إذا قال الواقف: وقفت مالي على أولادي، فهل يدخل فيه أولاد البنات أم يقتصر على أولاد الأولاد فقط؟ **فاختلف فيه المالكية على قولين:**

القول الأول: أن ولد البنات يدخلون فيه، وهو ظاهر اللفظ؛ لأن الولد يقع على الذكر والأنثى، وبه قال: المغيرة من تلاميذ الإمام مالك^(٨٩).

القول الثاني: أنه لا شيء لولد البنات فيه؛ لأن الولد في العرف مقصور على الذكر، وبه قال الإمام مالك^(٩٠).

قال عليش مستنداً للقول الثاني: "ولأن الألفاظ المسموعة إنما هي عبارة عما في النفوس فإذا عبر المحبس عما في نفسه من إرادته بلفظ غير محتمل نص على إدخال ولد بناته في حبسه أو إخراجها منه وقتاً عنده، ولم يصح لنا مخالفة نصه، وإذا عبر عما في نفسه بعبارة محتملة للوجهين جميعاً وجب أن نحمله على ما يغلب على ظننا أنه أراد من محتملات لفظه بما يعلم من قصده؛ لأن عموم ألفاظ الناس لا تحمل إلا على ما يعلم من قصدهم واعتقادهم، إذ لا طريق لنا إلى العلم بإرادة المحبس إلا من قبله، فإذا صح هذا الأصل فقد علمنا أنه يعلم أن الولد بإطلاقه يقع على الذكر دون الأنثى، فوجب أن يخصص بهذا عموم لفظ المحبس، كما يخصص عموم لفظ الحالف بما يعلم من مقاصد الناس في أيمانهم وعرف كلامهم"^(٩١).

المبحث الثالث:

تفسير شرط الواقف وفق عرف الاستعمال.

عندما بحث العلماء العرف وأثره في أدلة الأحكام الشرعية، إنما أرادوا وجوب مراعاته في تطبيق الأحكام فيرجعون إلى عادات الناس في بناء الأحكام عليها وتفسير النصوص والوقائع على ضوءها، والعرف الذي يراعى إنما هو العرف الصحيح لا العرف الفاسد، قال العز بن عبد السلام: "اللفظ محمول على ما يدل عليه ظاهره في اللغة أو عرف الشرع أو عرف الاستعمال، ولا يحمل على الاحتمال الخفي ما لا يقصد أو يقترن به دليل"^(٩٢)، ومن هنا فإنه لا يخفى أن لعرف الاستعمال في اللغة أثر كبير في تفسير شروط الواقفين، فمن صور تحقيق المناط بالعرف: حمل ألفاظ المكلفين وعباراتهم

على المعاني المتعارف عليها بينهم، فعبارة الواقفين لا تبنى على الدقائق اللغوية والأصولية، إنما تُبنى على ما يتبادر ويُفهم منها بحسب عادات الواقفين ومقاصدهم، وهذا ما سيعرضه الباحث في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

عرّف العلماء العرف والعادة بتعريفات عديدة، أذكر منها:

- الهندي من الحنفية: "عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة"^(٩٣).
- وعرفه ابن فرحون: "غلبة معنى من المعاني على جميع البلاد أو بعضها"^(٩٤).

ووضعوا لصحة الاحتجاج به مجموعة من الشروط، وهي:

- ١- أن يكون العرف مُطَرِّدًا^(٩٥): فالمعتبر في العرف المراد تحكيمة أن يكون مطرداً، فإن اضطربت فلا عبرة له حينئذ^(٩٦).
 - ٢- أن يكون العرف عامًا شاملاً مستفيضًا بين الناس، سواء كان هذا العرف عاماً منتشراً في جميع البلاد أو خاصاً ببلد معين أو فئة معينة من الناس.
 - ٣- أن لا يخالف نصاً شرعياً: فكل عرف ورد النص بخلافه فهو غير معتبر^(٩٧).
 - ٤- أن يكون العرف موجوداً عند إنشاء التصرف: فيعمل بالعرف المقارن السابق لوقت اللفظ دون المتأخر؛ وأما العرف الطارئ، فلا أثر له، ولا ينزل عليه اللفظ السابق^(٩٨).
- وقد وجد الباحث أن هذه الشروط قد جاءت منسجمة مع القواعد التي وضعها العلماء في تفسير ألفاظ الواقفين، كما سأعرضه بعد قليل.

المطلب الأول: قاعدة العادة محكمة^(٩٩).

تعد هذه القاعدة إحدى القواعد الخمس الكبرى التي اتفق العلماء على العمل بمضمونها^(١٠٠)، ويندرج تحتها عدد من القواعد، منها ما هو بمعناها، ومنها ما هو كالقيد لها، إلا أن ما يهمنا هو القواعد التي فيها تفسير لألفاظ الواقفين.

والمعنى الإجمالي للقاعدة، هو: أن عادة الناس إذا لم تكن مخالفة للشرع، فهي حجة ودليل يجب العمل بموجبها^(١٠١). ولها علاقة كبيرة في تفسير وبناء شروط الوقف عليها، قال الهيتمي: "ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل به حال الوقف"^(١٠٢)، وفيما يلي بعض تطبيقات القاعدة:

- إذا وقف على المدرس والمعيد والفقهاء بمدرسة كذا، فينزل شرطه على ما يقتضيه العرف من التفاوت بينهم وبين الفقيه والأفقه.
- استحقاق المدرس في المدرسة الموقوفة يكون على إعطائه الدروس فيها في النهار والغدوات، فلا يكفي إلقاؤه لها ليلاً أو عشية^(١٠٣).
- لو وقف وأوصى للضيف: صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يزداد على ثلاثة أيام مطلقاً^(١٠٤).

المطلب الثاني: قاعدة أَلْفَاظُ الْوَاقِفِينَ تَبْنِي عَلَى عَرَفِهِمْ^(١٠٥).

سبق وأن ذكر الباحث أن الحقيقة الشرعية مقدمة على العرفية واللغوية، والحقيقة العرفية بشقيها العامة ثم الخاصة مقدمة على اللغوية، ما لم يدل دليل على أن مراد الواقف هو الحقيقة اللغوية، قال القرافي: "القاعدة أن من له عرف وعادة في لفظ، إنما يحمل لفظه على عرفه.... العوائد القولية تؤثر في الألفاظ تخصيصاً ومجازاً وغيره، بخلاف العوائد الفعلية"^(١٠٦).

ومعنى القاعدة: أن ألفاظ الواقفين المدونة في حجج وقوفهم إنما تبني على عرفهم وعاداتهم التي عرفوها واعتادوها ولا تبني في الغالب على دقائق العربية^(١٠٧)، قال الهيتمي: "إن الأقرب إلى مقاصد الواقفين وأهل العرف معتبر ومرجح إذا انضمت إليه قرينة"^(١٠٨).

لكن مما ينبغي الإشارة إليه أن العرف العام مقدم على العرف الخاص في تفسير ألفاظ الواقفين، قال الهيتمي: "إنما يحمل اللفظ في باب الوقف ونحوه على وضعه الشرعي، فإن لم يكن فالذي يظهر لي حمله على وضعه العرفي إن كان عاماً والواقف من أهل ذلك العرف، وإلا فوضعه العرفي عند الواقف، فإن انتفى العرف بقسميه حمل على معناه اللغوي إن أمكن أن الواقف يعرفه، وإلا بطل الوقف؛ لتعذر العلم بمدلول لفظ الواقف..... وإن لم يعهد استعماله في ذلك، وإنما كان حمل عليه ببادي الرأي فلا يعتد بهذا الحمل بل إن تعذر حمله على معنى صحيح لغة وعرفاً حكم ببطلان الوقف"^(١٠٩).

تطبيقات القاعدة:

- لو شرط الواقف في وقفه أن يقسم غلة الواقف على أصحاب الحديث فيدخل فيه الحنفية ولا يدخل فيه الشافعية على اعتبار أن الحنفية يعملون بالحديث المرسل ويقدمون خبر الواحد على القياس، وهذا عند عدم وجود عرف للناس في هذا اللفظ، أما إن كان هناك عرف بين الناس على إطلاق لفظ (أصحاب الحديث) على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به فإنه ينصرف إليهم حملاً للفظ على العرف^(١١٠)، قال ابن عابدين: "وجهه أنه عمل بكل الأحاديث حيث لم يترك العمل بهذين، فصار أحق بإطلاق هذا اللفظ عليه، والظاهر أن هذا عند عدم العرف، أما إذا تعورف إطلاقه على من غلب عليه هذا العلم حتى اشتهر به، وصار يطلق عليه أنه من أهل الحديث تعين حمله على عرف الواقف"^(١١١).
- سأل ابن حجر العسقلاني شيخه أبو الفضل العراقي عن أوقف على درس الحديث، ولم يعرف مراد الواقف، هل هو من يدرس مصطلح الحديث، أو يقرأ متن الحديث كالبخاري ومسلم ونحوهما، ويتكلم على ما في الحديث من فقه أو عربية أو لغة أو مشكل أو اختلاف، فيتبع اصطلاح البلد وعُرفه، فأجاب: بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فإنهم يختلفون في شروط، وكذلك اصطلاح كل بلد؛ فإن أهل الشام يلقون دروس الحديث بالسماع، ويتكلم المدرس في بعض الأوقات، بخلاف المصريين، فإن العادة جرت بينهم في هذه الأعصار بالجمع بين الأمرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث^(١١٢).

المطلب الثالث: قاعدة العرف المطرد في زمن الواقف حال وقفه بمنزلة المشروط في وقفه.

والقاعدة السابقة وإن كانت عامة إلا أن هناك من القواعد ما خصصها، من ذلك قولهم في القاعدة التي نحن بصددنا: أن العرف المطرد في زمن الواقف حال وقفه بمنزلة المشروط في وقفه^(١١٣)، ونسبها الهيتمي إلى العز بن عبد السلام^(١١٤).

ففي هذه القاعدة إشارة الى أن من شروط اعتبار العرف عند العلماء هو أن يكون العرف مطرداً في زمان والواقف^(١١٥)، فالعادة المعتبرة التي تبني عليها الأحكام الشرعية إنما هي المطردة أو الغالبة، وإن الشيوخ في الأكثر كافٍ؛ إذ لا عبرة للأقل، والعادة المعتبرة تنزل منزلة الشرط، وقد يعبر عن الاطراد بالعموم والشيوخ بين الناس، ولو بالأغلبية، ولا يضر انخراطها أحياناً^(١١٦).

تطبيقات القاعدة:

- إذا جرت العادة على أن معنى قول الواقف: أن هذا الماء الموجود في المسجد للتطهير، فإنه يشمل كل طهارة واجبة ومندوبة فينزل كلامه عليهما، وهذا في حال اطردت العادة في زمنه وأصبحت معروفة نزل وقفه عليها، وعلل ذلك بقوله: إن العادة المطردة في زمن الواقف إذا عرفها تنزل منزلة شرطه^(١١٧).
- لو قال شخص: تصدقت بهذا على الفطور أو الوارد فقط من غير بيان المكان الذي يفطر فيه أو الذي يرد إليه، فالحكم حيث اطردت العادة في زمن الواقف حال الوقف بإرادة مكان معين حمل الوقف عليه ولا يعطى إلا من يرد ذلك المكان^(١١٨).
- لو قال: وقفت كذا على سطح فلان، واطرد في عرف القائل أن ذلك لجهة معلومة عند قومه وأهل ناحيته أو مثلاً ظهر منه تخصيص العرف، فسطح فلان إن اطرد عرف القائل بأنه اسم لجهة معلومة تصح الوصية لها والوقف عليها صح الوقف أو الوصية لتلك الجهة بشرطها، وإن لم يطرد عرف بذلك لم يصح الوقف ولا الوصية ولا عبرة حينئذ بالقرائن الدالة على المراد؛ لأن القرائن لا تأثير لها في ذلك^(١١٩).
- من وقف على عياله، فهل يشمل الذكور والإناث أو يختص بالذكور، فالعبرة في ذلك للعرف المطرد، أما إذا لم يكن هناك عرف في ذلك فإنه يشمل النوعين الذكور والإناث من القرابة الذين تلزمه نفقتهم؛ لأنه حينئذ بمنزلة شرطه^(١٢٠).

المبحث الرابع:

قواعد تفسير ألفاظ الواقفين عند التعارض.

قد ترد بعض الشروط في وقفية الواقف ظاهرها التعارض؛ بحيث يُثبت شرط في الوقفية نقيض الحكم الذي يُثبت الشرط الآخر، فانتهج العلماء سبلاً متعددة في دفع ذلك التعارض؛ فدفعوه تارة بالجمع بين النصين، وتارة بدعوى النسخ، وأخرى بالترجيح.

المطلب الأول: قاعدة إعمال الكلام أولى من إهماله^(١٢١).

وهذه القاعدة هي محل اتفاق بين العلماء، فهي تتعلق بتصرفات المكلف القولية من حيث وجوب صيانة لفظه وكلامه عن الإهمال والإلغاء، وإعطائه حكماً مفيداً حسب مقتضاه اللغوي، أما إذا كان لا يمكن حمله على معناه الحقيقي؛ لتعذر حمله على الحقيقة بوجه من الوجوه ولا مرجح، ولم يمكن حمله على معنى مجازي مستعمل، أو كان يكذبه الظاهر،

فإنه حينئذ بلغى ولا يعمل به^(١٢٢)، قال ابن نجيم: "إن الحقيقة إذا كانت متعذرة فإنه يصار إلى المجاز، والمهجور شرعاً أو عرفاً كالمتعذر، وإن تعذرت الحقيقة، والمجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل لعدم الإمكان"^(١٢٣). وقال السبكي في ضابط هذه القاعدة: "محل هذه القاعدة أن يستوي الإعمال والإهمال بالنسبة إلى الكلام. أما إذا بُدِء الإعمال عن اللفظ، وصار بالنسبة إليه كاللغز فلا يصير راجحاً"^(١٢٤).

تطبيقات القاعدة:

- لو وقف على أولاده، وليس له إلا أولاد أولاد حمل عليهم؛ صوناً للفظ عن الإهمال عملاً بالمجاز، وصيانة للفظ عن الإلغاء^(١٢٥).

المطلب الثاني: إذا تعارض لفظ الوقف بين الإعطاء والحرمان فالإعطاء أولى.

فإذا وجد لفظان من الوقف، أحدهما يقتضي إعطاء بعض الذرية والآخر حرمانهم، تعارضاً لا ترجيح فيه فالإعطاء أولى؛ لأنه أقرب إلى غرض الواقفين^(١٢٦).

المطلب الثالث: ذكر الوقف شرطين متعارضين.

من المتفق عليه أن الشرطين إذا لم يتعارضا وأمكن العمل بهما، وجب العمل بكل منهما؛ إعمالاً للكلام وعدم إهماله، ولكن اختلف العلماء فيما إذا ذكر الوقف في كتاب وقفه شرطين متعارضين، فهل يحمل على المتقدم منهما أم المتأخر؟
القول الأول: إذا ذكر الوقف شرطين متعارضين يعمل بالمتأخر؛ لأنه ناسخ للأول وبه قال الحنفية^(١٢٧).
القول الثاني: إذا ذكر الوقف شرطين متعارضين يعمل بأولهما، وبه قال الشافعية^(١٢٨).

تطبيقات القاعدة:

- فعند الحنفية: إذا كتب أول كتاب الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على أن لفلان بيعه والاستبدال بثمنه ما يكون وفقاً مكانه جاز بيعه ويكون الثاني ناسخاً للأول، ولو عكس بأن قال على أن لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال آخره لا يباع ولا يوهب لا يجوز بيعه؛ لأنه رجوع عما شرطه^(١٢٩).
- أما الشافعية: فإذا شرط الوقف استحقاق أولاد الأولاد جميعهم وهو متقدم في كلام الوقف، ثم قال في آخر كلامه: من مات انتقل نصيبه لولده متأخراً فالعمل بالمتقدم أولى^(١٣٠).

المطلب الرابع: الاعتبار في الشروط لما تكلم به الوقف لا لما كتب في مكتوب الوقف^(١٣١).

الأصل أن وثائق الوقف تكتب في المحكمة الشرعية أمام القاضي المختص، بعد إقرار الوقف وشهادة الشهود، وإمضاء القاضي الذي نظمها ويطلق عليها في القضاء الشرعي: الصك أو السند الشرعي، والغاية من ذلك هو حفظ الحقوق

والأموال وقطع المنازعات، فبعد ذلك تأخذ صفة القطعية، مالم تكن مزورة، لكن قد يحصل أن الواقف قد يكتب وقفه خارج إطار المحكمة الشرعية، فهنا لا بد من التمييز بين أمرين، وهما مهمان في قاعدتنا هذه، وهما:

أ- إذا كتب الواقف صك الوقف وأشهد على ما فيه الشهود، ولم يكتب الكاتب شرطاً من الشروط التي اشترطها الواقف، وادعى عدم العلم بما في صك الوقف، فإن كان الواقف فصيحاً يعرف العربية، فقرأ عليه الصك وأقر الواقف بما فيه فالوقف صحيح كما كتب، ولا يقبل قوله حينئذ، أما إن كان أعجمياً لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف لا لما هو مكتوب، أما إن شهد الشهود وقرأ عليه كتاب الوقف بلغته فأقر به وشهد الشهود، فيقبل قوله أو مدعاه^(١٣٢).

ب- إذا كتب الكاتب حجة الوقف خارج المحكمة الشرعية، ولم يكن هناك شهود، فزاد الكاتب فيه مما ليس من كلام الواقف، أو أنه نسي بعضاً من كلام الواقف فأنقص منه شيئاً، فالعبرة أنه يعمل فيما تكلم به الواقف لا ما كتبه الكاتب، لكن بشرط إقامة البينة على ما تكلم به، فالوقف على ما تكلم به لا على ما كتب الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصك أعني كل ما تكلم به؛ وعللوا ذلك بقولهم: لأن المكتوب خط مجرد ولا عبرة به لخروجه عن الحجج الشرعية^(١٣٣).

فالفرق بين الأمرين واضح، وأن أساس الحكم في هذه المسألة هو وجود وثيقة أو حجة شرعية، فإذا كانت حجة الوقف موثقة في المحكمة الشرعية وشهادة الشهود وإقرار الواقف فالعبرة بما هو مكتوب لا بالملفوظ، أما إذا لم يكن هناك توثيق للشيء الموقوف فالعبرة بما تكلم به الواقف لا بما هو مكتوب بشرط وجود البينة.

الخاتمة.

١. إن القاعدة الفقهية على الرغم من تميزها عن القاعدة الأصولية من بعض الوجوه إلا أن كلاهما لها دورها في تفسير عبارات الواقفين وشروطهم، والقواعد الأصولية المتعلقة بتفسير شروط الواقفين نوعان: قواعد متعلقة بالألفاظ، وقواعد متعلقة بالعرف.
٢. إظهار وبيان مدى سعة أفق الفقهاء المسلمين، وكذا إظهار مكانة القضاء الإسلامي في إيجاد نظريات يحل بها التنازع المثار حول تفسير الشروط.
٣. إن العبرة في تفسير شروط الواقفين لألفاظ الواقف أولاً فلا يعدل عن ظاهرها إلا بدليل يدل على صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه، ثم الاعتماد على معرفة العرف المطرد في زمن الواقف ثانياً، ثم على مقصد الواقف وغرضه من الوقف أخيراً.
٤. إن ما ذكر في هذا البحث هو قواعد كلية لتفسير شروط الواقفين، أما تفاصيل الفروع الفقهية المنضوية تحت هذه القواعد فهو أمر لا يدخل تحت حصر، وإنما قصد منه الباحث التمثيل فقط.

التوصيات:

١. تولية قضاة في المحاكم الشرعية للنظر في أحكام الوقف بشكل خاص وممن لديهم المعرفة الكاملة بالأحكام والاختلافات الفقهية في أحكام الأوقاف في المذاهب الفقهية الأربعة.
٢. ضرورة الاهتمام بالكتاب العاملين في المحاكم الشرعية، وإكسابهم العلوم الفقهية اللازمة فيما يتعلق بأحكام الوقف وشروط الواقفين، من خلال عقد دورات متخصصة في فقه الوقف.
٣. اقتراح إضافة نص "وتفسير شروط الواقفين" إلى نص المادة رقم (٢) فقرة رقم (١) من القانون المعدل لأصول المحاكمات الشرعية لسنة ٢٠١٦ الأردني؛ وذلك لأن نص القانون قد أشار إلى أن من اختصاص المحكمة الشرعية: "الوقف وشروطه"، ولم يميز بين شروط الواقفين أو الشروط المتعلقة بأركان الوقف.

الهوامش.

- (١) الصميعات، لؤي عبدالله، رسالة ماجستير بعنوان: "شروط الواقفين: دراسة فقهية تطبيقية - حالة الأردن"، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٥م، ص ١٢٠-١٤٢.
- (٢) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ج ٨، ص ٣٠.
- (٣) الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم، شرح مختصر الروضة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ١، ص ٤٣٠.
- (٤) الكلوزاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن، التمهيد في أصول الفقه، دراسة وتحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (ط١)، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ١/٦٨.
- (٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ١٣٥/٦.
- (٦) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٥٧٧/٦.
- (٧) ابن قدامة المقدسي، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، المعني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مكتبة القاهرة، (د.ت)، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ج ٦، ص ٣. والزركشي، شمس الدين محمد بن عبد الله، شرح الزركشي على مختصر الخرقي، دار العبيكان (الرياض) (ط١)، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٤/٢٩٣.
- (٨) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٣٥٦/٥، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ٢٧١/٨، ابن منظور، لسان العرب ٩٧/٧.
- (٩) الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، (ط٢)، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ١/٥٩.
- (١٠) الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين، العدة في أصول الفقه، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، (ط٢)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ١/١٣٨.
- (١١) البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، التعريفات الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص ٢٢٨.

- (١٢) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
- (١٣) الحموي، أحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج ١، ص ٣٣٣.
- (١٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ٢/٢٦٢، ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ١/٣٦٩. وابن منظور، لسان العرب ٨/١٧٥.
- (١٥) قلنجي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء،، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٥٦، ٢٦٠.
- البركتي، التعريفات الفقهية، ص ١٢١.
- (١٦) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومعه تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري ومعه حاشية منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي(د.م)، (ط٢)، (د.ت)، ٢٦٥/٥.
- (١٧) خلاف، عبد الوهاب، أحكام الوقف، (د.ن)، مصر، (ط١)، ١٩٥٣م، ص ٦٢. أبو زهرة، محمد، محاضرات في الوقف، مطبعة أحمد علي مخيمر، منشورات معهد الدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م، ص ١٥٥.
- (١٨) ابن مازة، برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت،(ط١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ١٤١/٦. ابن نجيم، البحر الرائق ٥/٢٦٥-٢٦٦.
- (١٩) الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، تحقيق: زكريا عيرات، دار عالم الكتب، بيروت، (ط١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ٣٣/٦. الخرشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي وبهامشه حاشية العدوي، دار الفكر للطباعة، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ٩٢/٧. الجندي، خليل بن إسحاق، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، (ط١)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٣٠٠/٧. الدريز، أبو البركات أحمد بن محمد، الشرح الكبير على مختصر خليل مع حاشية الدسوقي، دار الفكر(د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ٨٨/٤.
- (٢٠) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، (بيروت، عمان، دمشق)، (ط٣)، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ٣٣٥/٥، ٣٣٩، ٣٤٦. الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٢٧٦/٦، البجيرمي، حاشية التجريد لنفع العبيد على شرح المنهج الطلاب لزيكريا الأنصاري، مطبعة الحلبي، القاهرة، (د.ط)، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م، ٢٥٣/٣. البكري، أبو بكر بن محمد شطا البكري، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (ط١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٣٠٠/٣. الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٥٣٩/٣، ٥٤٠. الرملي، محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ٣٧٦/٥. الجمل، سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، حاشية على شرح منهج الطلاب، دار الفكر(د.ط)، (د.ت)، ٥٨٤/٣.
- (٢١) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ٤٠/٦. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله، عمدة الفقه، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، (صيدا-بيروت)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص ٦٩.

- ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، **الشرح الكبير على متن المقنع**، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢١٢/٦، ٢١٤. البهوتي، منصور بن يونس بن صلاح البهوتي، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٥٩/٤، ٢٦٣. الرحيباني، مصطفى بن سعد بن عبده، **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط٢)، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٣٢٠/٤.
- (٢٢) ابن مازة، **المحيط البرهاني** ٢١٨/٦، الخرشي، **شرح مختصر سيدي خليل** ٩٢/٧، المليباري، زين الدين أحمد بن عبد العزيز، **فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين**، بعناية: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، بيروت، (ط١)، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص ٤٠٧.
- (٢٣) السجستاني، السنن، كتاب الأقضية، باب في الصلح، حديث رقم (٣٥٩٤)، الترمذي، السنن، كتاب أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، حديث رقم (١٣٥٢). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. الترمذي، السنن، ٦٢٦/٣.
- (٢٤) ابن نجيم، **البحر الرائق** ٢٦٥/٥. وابن عابدين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، ٤٣٣/٤.
- (٢٥) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ٤٧/٣١. الرحيباني، **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**، ٣٢٠/٤.
- (٢٦) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ١٤٣/٤.
- (٢٧) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ٤٧/٣١. ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ١٤٣/٤.
- (٢٨) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ٤٧/٣١. ابن نجيم، **البحر الرائق** ٢٦٥/٥. ابن عابدين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، ٤٣٣/٤. ابن قيم الجوزية، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، ١٤٣/٤.
- (٢٩) ابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، ٤٣٣/٤-٤٣٤.
- (٣٠) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ١٦٣. الحموي، **غمر عيون البصائر** ٢٢٨/٢.
- (٣١) الزرقا، أحمد بن محمد، **شرح القواعد الفقهية**، دار القلم، دمشق، (ط٢)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ٤٨٤. الزرقا، مصطفى أحمد، **أحكام الأوقاف**، دار عمار، عمان، (ط٢)، ١٤١٩هـ/١٩٨٩م، ص ١٥٦.
- (٣٢) الكبيسي، محمد عبيد عبدالله، **أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية**، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د.ط)، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ٢٩٠/١.
- (٣٣) البورنو، محمد صدقي بن أحمد، **موسوعة القواعد الفقهية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٨٢/٥.
- (٣٤) البركتي، محمد عميم الإحسان المجددي، **مجموعة قواعد الفقه**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٤١هـ-٢٠٢٠م، ص ١٠٥.
- (٣٥) الكبيسي، **أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية**، ٢٩٠/١. الزرقا، **أحكام الأوقاف**، ص ١٥٥.
- (٣٦) الزرقا، **أحكام الأوقاف**، ص ١٥٥.
- (٣٧) السبكي، نقي الدين علي بن عبد الكافي، **فتاوى السبكي**، دار المعرفة، بيروت، ١٣/٢. ولفظ الحديث: «المسلمون على شروطهم»

إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً» أخرجه البخاري معلقاً، كتاب الشروط، باب المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله وقال جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- في المكاتب: «شروطهم بينهم» وقال ابن عمر، أو عمر: «كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل، وإن اشترط مئة شرط» قال أبو عبد الله: «ويقال عن كليهما عن عمر وابن عمر»، صحيح البخاري، ٣/ ١٩٨، وينظر كذلك: الترمذي، السنن، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، بباب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس، حديث رقم (١٣٥٢)، أبو داود، السنن، كتاب الأقضية، باب في الصلح، حديث رقم (٣٥٩٤)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. الترمذي، السنن ٣/ ٦٢٦.

(٣٨) الزرقا، أحكام الأوقاف ص ١٥٥- ١٥٦ يتصرف، وينظر أيضاً: أبو زهرة، محاضرات في الوقف، ص ١٥٥.

(٣٩) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ٥/ ٢٦٥. الخرشي، شرح مختصر خليل، ٧/ ٩٢. وحاشية العدوي شرح مختصر خليل للخرشي، ٧/ ٩٢. والبكري، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، ٣/ ٢٠٠. الرحيباني، مطالب أولي النهي ٦/ ٤٤٤-٤٤٥.

أما حكم تنفيذ الشروط المكروهة أو المباحة التي يشترطها الواقف، فقد اختلف الفقهاء في حكمها، وفيما يلي بيان موجز للمسألة:

الحنفية: كل شرط خالف نص شرعي أو أصل الوقف، ونافى حكمه، يجعل الوقف غير صحيح. ابن نجيم، البحر الرائق، ٥/ ٢٦٦.

المالكية: فيجب اتباعها حتى ولو كانت مكروهة متفقاً على كراهته إن لم يمكن إلا فعل المكروه فإن أمكن فعل غيره لم يتعين ما شرطه كشرطه أن يضحي عنه كل عام هذا إن لم يمكن إلا فعل المكروه، فإن أمكن فعل غيره كشرطه أذاً على صفة مكروهة ووجد مؤذن على صفة شرعية لم يتعين ما شرطه. ينظر: الدردير، الشرح الكبير، ٤/ ٨٨، حاشية العدوي شرح مختصر خليل للخرشي، ٧/ ٩٢.

الشافعية: إن شروط الواقف مرعية ما لم يكن فيها ما ينافي الوقف. ينظر: الشربيني، مغني المحتاج، ٣/ ٥٤٠.

الحنابلة: بعدم وجوب الوفاء بالشروط المكروهة، أما الشروط المباحة التي لا يظهر فيها قصد القرية منها فيجب اعتبارها في كلام الواقف، أما متأخري الحنابلة كابن تيمية وابن القيم فقالوا: لا يصح اشتراطه يعني المباح، وعللوا ذلك بعدم وجود القرية أو الطاعة فيها. ينظر: المرادوي، الإنصاف ٧/ ٥٤.

(٤٠) ابن مازة، المحيط البرهاني ٦/ ٢١٨، وينظر كذلك: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط ١)، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م) ص ١٦٣-١٦٤. وابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤/ ٣٦٨.

(٤١) العدوي، علي بن أحمد بن مكرم، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرياني، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ٢/ ٢٦٥. وينظر كذلك: النفراوي، أحمد بن غانم بن سالم، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفكر، (د.ط)، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ٢/ ١٦٥.

(٤٢) المليباري، فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين، ١/ ٤٠٧. وينظر كذلك: الدمياطي، إعانة الطالبين، ٣/ ٢٠٠. الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ٦/ ١٨٩.

(٤٣) المرادوي، الإنصاف ١٦/ ٤٤٥.

- (٤٤) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف، حديث رقم (٢٧٣٧)، صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب الوقف، حديث رقم (١٦٣٢).
- (٤٥) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط٢)، (١٣٩٢هـ)، ٨٦/١١.
- (٤٦) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤/٤٣٠. ابن جزى، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، القوانين الفقهية، (د.ن)، (د.ط)، (د.ت)، ص ٢٤٤. وينظر كذلك: الحطاب، مواهب الجليل، ٦/٣٦. الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٣/٣٤٢.
- الرحباني، مطالب أولي النهى، ٤/٣٢٠.
- (٤٧) الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، (ط١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ١، ص ٤٣٩.
- (٤٨) الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الفتاوى الفقهية الكبرى، جمعها: عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، المكتبة الإسلامية، (د.م)، (د.ط)، (د.ت)، ٣/١٩٥.
- (٤٩) البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد، كشف الأسرار شرح أصول البزدي، دار الكتاب الإسلامي، (د.ط)، (د.ت)، ٢٨/١، ٣٩/٢. والسمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، ١/٢٨٤.
- (٥٠) ابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ٥/٢٦٥. والحموي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، ٢/٢٢٨. وينظر أيضاً: ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ١/٢٣٨. وأبو زهرة، محاضرات في الوقف، ص ١٥٥. الزرقا، أحكام الأوقاف، ص ١٥٦.
- (٥١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٦٣. وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٥٩. مجلة الأحكام العدلية، المادة (١٣).
- (٥٢) البخاري، عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار شرح أصول البزدي، دار الكتاب الإسلامي، (د.ط)، (د.ت)، ٨٣/٢.
- (٥٣) السبكي، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي، الإبهاج شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ٢٧١/١. وابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، (ط٢)، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ١/٤٩٢.
- (٥٤) الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي (بيروت، دمشق)، ٢٨/١. والزركشي، البحر المحيط، ٣/٧.
- (٥٥) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، المحصول، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط٣)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١/٢٩٩. والآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ٢٧/١، الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، (ط١)، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ٨/٣، ٩. والسمعاني، منصور بن محمد بن عبد الجبار، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، ٢٧١/١. الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، (ط١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ١/١٨٤. والبخاري، كشف الأسرار، ٢/٩٥. وابن أمير الحاج، شمس الدين محمد بن محمد، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١١/٢. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، ومعه حواشي: حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني وعلى حاشية الجرجاني حاشية الشيخ حسن الهروي الفاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت،

- (ط)، ٥٨٤/١، م، ٢٠٠٤/هـ، ١٤٢٤/هـ، ٢٣٤/٣.
- (٥٦) الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٢٣٤/٣.
- (٥٧) الزركشي، البحر المحيط ٤٠٥/٢. العطار، حسن بن محمد بن محمود، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ٦٠/٢. والحصني، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، القواعد، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن الشعلان، د. جبريل البصيلي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع (الرياض)، (ط)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٤٢١/١.
- (٥٨) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر، المنشور في القواعد الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، (ط)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ١٨٣/١. وأبو زهرة، أحكام الوقف، ص ٣٢٠.
- (٥٩) الأسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، التمهيد في تخرير الفروع على الأصول، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ١٥٧. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط)، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص ٦٣.
- (٦٠) القليوبي، أحمد سلامة، عميرة، أحمد البرلسي، حاشيتا قليوبي وعميرة، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ٣٣٢/٢، الخطاب، مواهب الجليل، ٣٦/٦ - ٣٧.
- (٦١) السمعاني، قواطع الأدلة، ١/ ٢٧١-٢٧٢، الطوفي، سليمان بن عبد القوي، شرح مختصر الروضة، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط)، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٥٠١/١. الزركشي، البحر المحيط، ٢٧/٣.
- (٦٢) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤٤٤/٤ - ٤٤٥.
- (٦٣) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤٤٥/٤.
- (٦٤) السبكي، الأشباه والنظائر، ٢٧٤/١، السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٢٨. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١١٥. الزركشي، المنشور في القواعد، ١٨٣/١. مجلة الأحكام العدلية، المادة (٦١)، البخاري، كشف الأسرار، ٨٧/٣.
- (٦٥) البخاري، كشف الأسرار، ٨٧/٢.
- (٦٦) البهوتي، كشف القناع، ٢٨٤/٤، وينظر كذلك: الرحياني، مطالب أولي النهى، ٣٥٧/٤. وينظر كذلك: السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٢٨. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١١٥. الزركشي، المنشور في القواعد، ١٨٣/١. أبو زهرة، أحكام الوقف، ص ٣٢٠.
- (٦٧) الإسنوي، عبد الرحيم، التمهيد في تخرير الفروع على الأصول، ص ٢٣٧. الكاساني، علاء الدين ابن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، (ط)، (١٩٨٢)، ج ٧، ص ٣٤٥.
- (٦٨) عlish، منح الجليل، ١٦٠/٨. الزبيدي، عثمان بن المكي التوزري، توضيح الأحكام شرح تحفة الحكام، المطبعة التونسية، (ط)، (١٣٣٩هـ)، ١٤/٤.
- (٦٩) النووي، روضة الطالبين، ٣٥٨/٥. الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ٤٧٥/٣. الدِّميري، النجم الوهاج في شرح المنهاج، ٥١٨/٥. الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٣٤١/٣، ٢٣٤/٣.
- (٧٠) البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ٢٣٦/٩. منلاخسرو، محمد ابن فرامرز بن علي، درر الحكام شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ٢٠٧/٢. الرجراجي، أبو

- الحسن علي بن سعيد، **مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحلّ مشكلاتها**، اعتنى به: أبو الفضل الدميّاطي وأحمد بن علي، دار ابن حزم، بيروت، (ط ١)، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٢/٢٠٦. عيش، **منح الجليل** ١٦٠/٨. والمادة (٣) من مجلة الأحكام العدلية.
- (٧١) ابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، ٤/٤٦٠. النفراوي، **الفواكه الدواني**، ٢/١٦. الصميعات، **شروط الواقفين**، ص ١٤٠.
- (٧٢) الهيتمي، **الفتاوى الفقهية الكبرى**، ٣/٢٢٠.
- (٧٣) **المصدر السابق** ٣/٢٠٨، وينظر كذلك: الزبيدي، عثمان بن المكي التوزري، **توضيح الأحكام شرح تحفة الحكام**، المطبعة التونسية، (ط ١)، ١٣٣٩هـ، ٤/١٣. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، **مسائل أبي الوليد ابن رشد**، تحقيق: محمد الحبيب التجكاني، دار الجبل، بيروت، دار الآفاق الجديدة، (المغرب)، (ط ٢)، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ١/٦٥٦.
- (٧٤) الهيتمي، **الفتاوى الفقهية الكبرى**، ٣/٢١٤. الهيتمي، **تحفة المحتاج**، ٦/٢٧١.
- (٧٥) **المصدر السابق**، ٣/٢١٤.
- (٧٦) الهيتمي، **تحفة المحتاج**، ٦/٢٦٠، ٦/٢٧١. الدميّاطي، **إعانة الطالبين**، ٣/٢٠٢. الهيتمي، **الفتاوى الفقهية الكبرى**، ١/١٥٥، ٣/٢١٠، ٢١٤.
- (٧٧) الزرقا، **أحكام الأوقاف**، ص ١٧٥-١٧٦.
- (٧٨) ابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، ٤/٤٦٠.
- (٧٩) الزبيدي، **توضيح الأحكام شرح تحفة الحكام**، ٤/١٤.
- (٨٠) ابن الرفعة، **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، ١٢/٧٧. السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ص ١٦٨.
- (٨١) **حاشيتا قليوبي وعميرة**، ٣/١٠٤. **حاشية الجمل**، ٣/٥٨٣. البجيرمي، **تحفة الحبيب على شرح الخطيب**، ٣/٢٢٧.
- (٨٢) **حاشية الجمل** ٣/٦٢٨. البجيرمي، **تحفة الحبيب على شرح الخطيب**، ٣/٢٢٧.
- (٨٣) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ١/٥٥٩.
- (٨٤) ابن نجيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ٥/٢٦٥. ابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، ٤/٤٣٤. الحموي، **غمر عيون البصائر**، ٢/٢٢٨.
- (٨٥) **فتاوى السبكي**، ٢/١٠.
- (٨٦) يقسم الحنفية الألفاظ الواضحة إلى أربعة أقسام، وهي: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وحكمها عندهم هو وجوب العمل بها. ينظر: **أصول الشاشي**، ص ٧٢. **أصول السرخسي**، ١/١٦٣. البخاري، **كشف الأسرار**، ١/٤٦.
- أما المتكلمون فيقسمونها إلى النص والظاهر، وحكمها أيضاً وجوب العمل بها. ينظر: الجويني، **عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه**، ١/١٥٠. الزركشي، **بدر الدين محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، (ط ١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٢/٢٠٣.
- (٨٧) الهيتمي، **تحفة المحتاج**، ٦/٢٥٧، ٢٢٣. **الفتاوى الفقهية الكبرى**، ٣/٢٢٧. وينظر كذلك: الرملي، **نهاية المحتاج** ٥/٣٧٦.
- (٨٨) الخطاب، **مواهب الجليل**، ٦/٢٣.
- (٨٩) القرافي، **الذخيرة**، ٦/٣٥٢. **المواق، التاج والإكليل**، ٧/٦٦٥.
- هو المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، من تلاميذ الإمام مالك الحجازيين الذين تفقهوا عليه، توفي سنة (١١٨٨هـ). ينظر: مخلوف،

- محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ٨٤/١، ٢٠٠٣م، ١٤٢٤هـ.
- (٩٠) القرافي، الذخيرة، ٣٥٢/٦، المواق، التاج والإكليل، ٦٦٥ / ٧، ابن رشد، المقدمات الممهدات، ٤٢٧/٢.
- (٩١) عيش، منح الجليل، ١٦٠/٨.
- (٩٢) السلمي، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٢١/٢، ١٢٦/٢، وينظر أيضاً: الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط.)، (د.ت)، ص ٩٣.
- (٩٣) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٧٩.
- (٩٤) ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (ط١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٦٧/٢.
- (٩٥) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨١.
- (٩٦) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٩٢.
- (٩٧) السرخسي، محمد بن أحمد، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، (د.ط.)، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ١٢/١٩٦.
- (٩٨) القرافي، نفائس الأصول، ٥ / ٢١٤٥، ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨٦. الحموي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، ٣١١/١. والحصني، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن، القواعد، دراسة وتحقيق: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، د. جبريل بن محمد بن حسن البصيلي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، (ط١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٣٨٧/١. الزركشي، المنثور في القواعد، ٣٦٤/٢. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٩٦.
- (٩٩) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٨٩. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٧٩.
- (١٠٠) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٧، المرداوي، التحبير ٨ / ٣٨٣٨. الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، غاية الوصول في شرح لب الأصول، دار الكتب العربية الكبرى، (مصر)، (د.ط.)، (د.ت) ص ١٤٧. وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٧٩. الحصني، القواعد، ص ٢٠٥.
- (١٠١) المرداوي، التحبير، ٨ / ٣٨٥١. الأنصاري، غاية الوصول، ص ١٤٨. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٨٩. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٧٩. حاشية العطار، ٣٩٩/٢.
- (١٠٢) الهيتمي، نهاية المحتاج، ٦ / ٢٩٢. الرملي، نهاية المحتاج، ٥ / ٤٠٣.
- (١٠٣) الدِّميري، كمال الدين محمد بن موسى، النجم الوهاج في شرح المنهاج، دار المنهاج (جدة) (ط١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٥٠٤/٥.
- (١٠٤) المليباري، فتح المعين، ١ / ٤١٠.
- (١٠٥) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤ / ٤٤٥، ٦ / ٦٩٠. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨٠.
- (١٠٦) القرافي، شرح تنقيح الفصول، ص ٢١١-٢١٢، القرافي، نفائس الأصول، ٥٧١/٢.
- (١٠٧) البورنو، موسوعة القواعد الفقهية، ٢ / ٢٦٣.
- (١٠٨) الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٣ / ٢١٤.

- (١٠٩) الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٢٣٤/٣.
- (١١٠) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤٥٦/٤.
- (١١١) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ٤٥٦/٤.
- (١١٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ٩٦. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨٣.
- (١١٣) ينظر: الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٥٨/١، ٢٣١/٣، ٢٤١. الهيتمي، تحفة المحتاج، ٢٢٣/٦.
- (١١٤) الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٢٣١/٣، ٢٤١.
- (١١٥) الهيتمي، تحفة المحتاج، ٢٨٩/٦. الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٢٢٦/٣، ١٩٤. البكري، إعانة الطالبين، ١٩٩/٣، ٢٠٢.
- (١١٦) الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، ٣٢٣/١.
- (١١٧) الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى، ٥٨/١.
- (١١٨) المصدر السابق، ٢٣١/٣، ٢٤١.
- (١١٩) المصدر السابق، ١٩٤/٣.
- (١٢٠) المصدر السابق، ٢٢٦/٣.
- (١٢١) السبكي، الأشباه والنظائر، ١٧١/١. الزركشي، المنتور في القواعد، ١/١٨٣. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٣٢. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١١٤.
- (١٢٢) الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ص ٣١٩. آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية، ٢/١، ص ٢١٩.
- (١٢٣) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١١٤.
- (١٢٤) السبكي، الأشباه والنظائر، ١٧١/١. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٣٥.
- (١٢٥) الزركشي، المنتور في القواعد الفقهية، ١/١٨٢. الدمياني، إعانة الطالبين، ٣/٢٠٢. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٢٨، ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١١٤.
- (١٢٦) فتاوى السبكي، ١٧٦/٢. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٣٢. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١١٩.
- (١٢٧) المحبوبي، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، التوضيح على التنقيح، ١٢٤/٢. الطرابلسي، الإيعاف، ص ١١٦. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ١٢٥. ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ٤٤٤/٤.
- (١٢٨) فتاوى السبكي، ١٧٥/٢. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٣٢.
- (١٢٩) الطرابلسي، الإيعاف، ص ١١٦.
- (١٣٠) فتاوى السبكي، ١٧٥/٢. السيوطي، الأشباه والنظائر، ص ١٣٢.
- (١٣١) الطرابلسي، الإيعاف، ص ٢٦١. ابن نجيم، البحر الرائق، ٥/٢٣٩. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤/٤٣٣.
- (١٣٢) الطرابلسي، الإيعاف، ص ٢٦٠-٢٦١.
- (١٣٣) الطرابلسي، الإيعاف، ص ٢٦١. ابن نجيم، البحر الرائق، ٥/٢٣٩. ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ٤/٤٣٣.